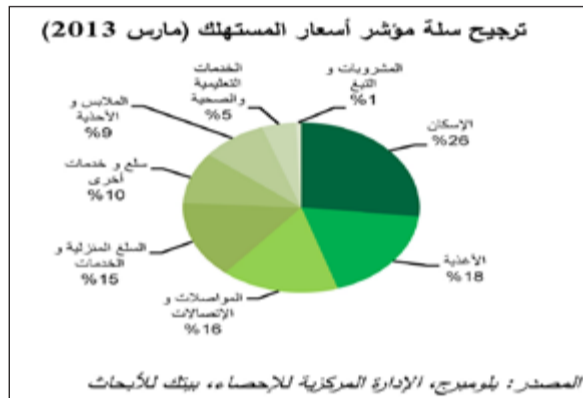
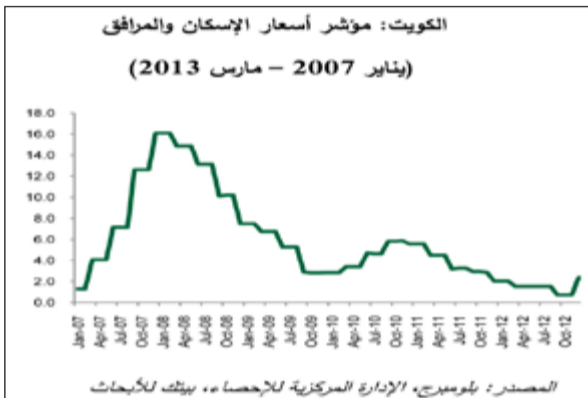


# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## برنت يستقر دون 103 دولارات بعد قرار «المركزي الأوروبي» بخفض الفائدة

سنغافورة - رويترز: استقرت أسعار العقود الآجلة لخام برنت دون 103 دولارات للبرميل أمس محتفظة بمعظم المكاسب الكبيرة التي سجلتها في الجلسة السابقة حين فتح قرار خفض الفائدة الأوروبية شهية المستثمرين للأصول التي تنطوي على مخاطر. وجاء قرار البنك المركزي الأوروبي أمس الأول بعد أن جدد الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) يوم الأربعاء التزامه ببرنامجه التيسير النقدي وهو ما ساعد برنت على تقليص خسائره هذا الأسبوع ليصبح منخفضا بنسبة 0,4% فقط بالرغم من هبوطه أكثر من 3% حتى نهاية الأربعاء. وقال بن تيلور المتعامل لدى سي.إم.سي ماركيتس في سيدني «ظل الحديث في أوروبا متعلقا بالتكشف وتخفيضات الإنفاق وزيادة الضرائب لكن بعد قرار الفائدة نرى تحولا حقيقيا نحو التركيز على النمو».



سجل 1,6% في مارس على أساس سنوي

# «بيتك للأبحاث»: التضخم في الكويت عند أقل معدلاته في 3 سنوات ونصف

نتيجة لارتباط الدينار الكويتي بالدولار الأميركي حيث يشكل الدولار الجزء الأكبر من ترجيح السلة التجارية للعملة، واستنادا إلى أحدث بيانات السياسة النقدية، فإن الاحتياطي الاقتصادي لا يزال حريصا على أن تبقى أسعار الفائدة منخفضة عند معدل يتراوح بين 0,0% و 0,25% حتى منتصف 2015 على الأقل. ونظرا لاعتدال الأخير في تضخم أسعار المستهلكين، فإننا لا نستبعد إمكانية قيام بنك الكويت المركزي بخفض أسعار الفائدة مرة أخرى خلال الأشهر المقبلة بعد أن فاجأنا بخفضه لأسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس لتصل إلى 2% في بداية أكتوبر 2012. وكانت هذه الخطوة التي جاءت كنتيجة للأنخفاض الكبير في معدل التضخم تهدف إلى تعزيز النمو في الاقتصاد غير النفطي وتخفيف عبء الديون عن كاهل المواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خفض أسعار الفائدة من شأنه أن يقدم دفعة قوية للإراض المصرفي، حيث استمر نمو الائتمان القطاع الخاص في كونه لا يزال متواضعا عند 4,8% في فبراير 2013 مقارنة بـ 5,3% في شهر يناير من نفس العام، وهو ما يعكس استمرار تقليل معدل الارتفاع المالية للشركات الاستثمارية. وبشكل عام، نتوقع أن تظل أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير في الكويت عند 2% في عامي 2013 و 2014 نظرا لأن أسعار الفائدة في الكويت تتقفي بصورة عامة أثر حركة أسعار الفائدة التي يحددها الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي)

والأحذية مصدرا لزيادة الضغط على التضخم المؤقت في الاتجاه السعودي خلال غالبية الأشهر الأخيرة، إلا أنها شهدت اعتدالا كبيرا في أوائل عام 2013. ونظرا لانخفاض معدلات التضخم المسجلة في الربع الأول من 2013، فإننا نعدّل من توقعاتنا لمعدل التضخم العام لسنة 2013 إلى 2,5% من توقعاتنا السابقة والتي كانت عند 3,5%. إلا أننا بالرغم من ذلك نبقى على توقعاتنا لمعدل التضخم في 2014 عند نسبة 3,5% حيث أننا نتوقع أن تكون هذه الفترة التي تشهد انخفاض الضغوط التضخمية مجرد فترة عابرة قبل أن تتقلص إمدادات الغذاء عالميا وأيضا في ظل استمرار قوة الطلب على استئجار المساكن والذي يتوقع أن يزيد من الضغوط التضخمية مع نهاية عام 2013. ويمكننا القول إن التضخم سيظل عند مستويات يمكن السيطرة عليها بنسبة تتراوح بين 3% و 4% خلال النصف الثاني من 2013 و 2014 حيث من المرجح أن تؤدي التدابير التي تقوم بها الحكومة الكويتية الرامية إلى ضبط أسعار المواد الغذائية والوقود من خلال تقديم الدعم إلى معدل الارتفاع الكبير في معدل التضخم مستقبليا. وبشكل عام، نتوقع أن تظل أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير في الكويت عند 2% في عامي 2013 و 2014 نظرا لأن أسعار الفائدة في الكويت تتقفي بصورة عامة أثر حركة أسعار الفائدة التي يحددها الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي)

تشهد السوق العالمية للمواد الغذائية المزيد من التوازن بين العرض والطلب خلال عام 2013 وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو)، فقد تكون أسعار المواد الغذائية مصدرا لاستمرار زيادة الضغط على التضخم. ومما ساعد أيضا في تخفيف الضغط على التضخم العام بالنسبة للأساس السنوي ذلك المستوى المعتدل من الارتفاع الذي شهده تضخم أسعار قطاع السلع والخدمات المنزلية (والذي يمثل 14,7% من سلة أسعار المستهلكين)، والذي يتباطأ إلى 0,6% على أساس سنوي في مارس 2013 من 3,5% على أساس سنوي في فبراير من نفس العام. انخفض التضخم في أسعار الأثاث والأعمال المنزلية. وفي الوقت نفسه، لم يتغير التضخم في قطاع النقل والمواصلات (والذي يمثل 16,1% من سلة مؤشر أسعار المستهلك) كثيرا حيث جاء بنسبة 3,2% على أساس سنوي في مارس 2013 من 3,1% على أساس سنوي في فبراير من نفس العام. بينما ظل تضخم أسعار الملابس والأحذية عند 2% على أساس سنوي في مارس عام 2013 وهي نفس النسبة المسجلة في الشهر السابق مدفوعا بشكل رئيسي بانخفاض أسعار الملابس الجاهزة والتي غالبا ما يتوقف ارتفاع أسعارها على بعض العوامل العالمية (تكون الملابس والأحذية واردات بصورة أساسية)، أكثر من العوامل المحلية، وقد كانت أسعار الملابس

الغذائية والتي تمثل نسبة 18,3% من سلة مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ضئيلة ليصل إلى 0,9% على أساس سنوي (زيادة بنسبة 2,7% على أساس شهري) في مارس 2013 من 0,8% على أساس سنوي (تراجم بنسبة 0,1% على أساس شهري) في فبراير 2013. وأظهرت التفاصيل أن زيادة الأسعار في بعض المكونات الفرعية للمواد الغذائية مثل اللحوم والدجاج والأسماك والحبوب والمخبوزات قابلها انخفاض في بعض المكونات الفرعية الأخرى مثل الفواكه والخضراوات والألبان والبيض. وارتفعت أسعار اللحوم والدواجن والأسماك (والتي تمثل 5,7% من سلة أسعار المستهلكين) بنسبة 1,4% على أساس سنوي في مارس 2013 من انخفاض بنسبة 2,1% على أساس سنوي في فبراير من 2013. انخفض التضخم في قطاع استئجار العقارات في الكويت في ظل عدم وجود مساكن منخفضة التكاليف. وفي واقع الأمر، فإن التباطؤ في ارتفاع أسعار الإيجارات خلال النصف الثاني من 2012 والربع الأول من 2013 يرجع بصورة أساسية إلى تأثيرات قاعدة المقارنة مع الفترات السابقة حيث زادت الإيجارات بما يزيد على 40% منذ 2006. وبالنسبة للمدى القريب، فإن النقص في مخزون المساكن منخفضة التكاليف سيستمر في زيادة الضغوط الصعودية على تضخم الإيجارات، والتي تمثل حوالي نسبة 25% من إجمالي التضخم العام. وزاد تضخم المواد

تضخم الإيجارات، والذي يهيمن على أكثر من 90% من مكون الإسكان والمرافق، بصورة طفيفة ليصل إلى 2% على أساس سنوي في مارس من نفس العام. وارتفع التضخم في الإيجارات ليصل ذروته بنسبة 16,8% على أساس سنوي في الربع الأول من 2008 قبل أن يتباطأ تدريجيا ليصل إلى أقل معدل له بنسبة 0,8% في الربع الرابع من 2012 في ظل الأزمة المالية العالمية. ووصل تضخم الإيجارات إلى 2,5% على أساس سنوي خلال الربع الأول من 2013 ولكنه سجل زيادة معتدلة على شهر مارس على أساس سنوي بنسبة 2%. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ فترة الذروة في الربع الأول من 2012 وحتى الآن لم تشهد أسعار الإيجارات أي انكماش، حيث استمر تزايد الطلب على استئجار العقارات في الكويت في ظل عدم وجود مساكن منخفضة التكاليف. وفي واقع الأمر، فإن التباطؤ في ارتفاع أسعار الإيجارات خلال النصف الثاني من 2012 والربع الأول من 2013 يرجع بصورة أساسية إلى تأثيرات قاعدة المقارنة مع الفترات السابقة حيث زادت الإيجارات بما يزيد على 40% منذ 2006. وبالنسبة للمدى القريب، فإن النقص في مخزون المساكن منخفضة التكاليف سيستمر في زيادة الضغوط الصعودية على تضخم الإيجارات، والتي تمثل حوالي نسبة 25% من إجمالي التضخم العام. وزاد تضخم المواد



المصدر: بنك الكويت المركزي، بلومبرج، بيتك للأبحاث

أساس المقارنة الشهرية، سجلت أسعار المستهلك في الكويت زيادة بنسبة 0,3% على أساس شهري في مارس 2013 من ارتفاع بنسبة 0,1% على أساس شهري في فبراير 2013. وبالنسبة للربع الأول من 2013، بلغ متوسط معدل التضخم في الكويت 2% على أساس سنوي، بانخفاض من نسبة الـ 2,3% على أساس سنوي المسجلة في الربع الرابع من 2012 نظرا لتراجع التضخم في أسعار الغذاء إلى 0,9% على أساس سنوي من 3,3% على أساس سنوي خلال نفس الفترة. ويعزى ذلك جزئيا إلى ارتفاع تأثير قاعدة المقارنة مع الفترات السابقة حيث زادت الإيجارات بما يزيد على 40% منذ 2006. وبالنسبة للمدى القريب، فإن النقص في مخزون المساكن منخفضة التكاليف سيستمر في زيادة الضغوط الصعودية على تضخم الإيجارات، والتي تمثل حوالي نسبة 25% من إجمالي التضخم العام. وزاد تضخم المواد

## «الأحمدي» في الصدارة بعدد 113 عقارا

# تداول 136 عقارا خاصا بـ 38,4 مليون دينار و 25 «استثماريا» بـ 21 مليوناً

## 18 صفقة قيمتها 38 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 31 مارس إلى 4 أبريل الماضي عن 18 صفقة مليونية بقيمة 38,4 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 10 صفقات تمت في العقار الاستثماري وكانت عبارة عن 31 عقارا في الماضي بقيمة 1,6 مليون دينار كائنة بمنطقة السالمية وبنية مساحتها 765 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة بمنطقة السالمية وبنية مساحتها 750 مترا بقيمة مليون دينار كائنة بمنطقة السالمية وبنية مساحتها 758 مترا بقيمة 1,4 مليون دينار كائنة بمنطقة المهولة وارض مساحتها 1102 متر بقيمة 1,1 مليون دينار كائنة بمنطقة المهولة.



ارتفاع التداول على العقارات الخاصة والتجارية والحرفية وانخفاض العقارات الاستثمارية

وصفقة واحدة تمت في العقار الحرفي. أما الـ 10 صفقات التي تمت في العقار الاستثماري فكانت عبارة عن 31 عقارا في الماضي بقيمة 1,6 مليون دينار كائنة بمنطقة السالمية وبنية مساحتها 765 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة بمنطقة السالمية وبنية مساحتها 750 مترا بقيمة مليون دينار كائنة بمنطقة السالمية وبنية مساحتها 758 مترا بقيمة 1,4 مليون دينار كائنة بمنطقة المهولة وارض مساحتها 1102 متر بقيمة 1,1 مليون دينار كائنة بمنطقة المهولة.

عقارات في العقار الاستثماري وفي السوكالات العقارية تداول عقار واحد في العقار الخاص وأيضا عقار واحد في العقار الاستثماري خلال هذا الشهر سادساً وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الرابعة من خلال تداول 24 عقارا تداول منها 23 عقارا في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وفي الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع. وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة من خلال تداول 24 عقارا تداول منها 23 عقارا في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وفي الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع. وجاءت محافظة الفروانية في الترتيب الخامس من خلال تداول 17 عقارا تداول منها 12 عقارا في العقار الخاص و5

المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 45 عقارا تداول منها 21 عقارا في العقار الخاص و7 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة. وجاءت محافظة حولي في المرتبة الثالثة من حيث التداولات العقارية بواقع تداول 28 عقارا تداول منها 21 عقارا في العقار الخاص و7 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد

جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 31 مارس إلى 4 أبريل الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 113 عقارا تداول منها 52 عقارا في العقار الخاص و11 عقارا في العقار الاستثماري و49 عقارا في العقار التجاري وعقار واحد في عقار الشريط الساحلي أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 7 عقارات في العقار الخاص و3 عقارات في العقار الاستثماري خلال تلك الفترة. والعاصمة في المركز الثاني واحتلت محافظة العاصمة المرتبة الثانية من بين

استقر المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة لعقارات المخازن والشريط الساحلي وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد للعقار الحرفي خلال هذه الفترة. الوكالات العقارية اما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 31 مارس إلى 4 أبريل الماضي فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات الخاص بلغ 10 عقارات بمبلغ قدره 5,4 مليون دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري 4 عقارات بقيمة 5,4 ملايين دينار ولم يشهد العقار التجاري أو المخازن أو الصناعي أي تحرك خلال هذا الأسبوع.

تسبب إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 31 مارس إلى 4 أبريل الماضي إلى أن هناك ارتفاعا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 24 إلى 28 مارس الماضي، حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 136 عقارا بمبلغ قدره 38,4 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 25 عقارا بقيمة 21 مليون دينار، وبلغ عدد العقار التجاري 77 عقارا بقيمة 44,1 مليون دينار وبلغ عدد العقار الحرفي عقارا واحدا بقيمة 1,1 مليون دينار ولم يشهد عقار الشريط الساحلي والمخازن أي تحرك خلال هذه الفترة.

تداول العقود وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 31 مارس إلى 4 أبريل الماضي بلغ 239 عقارا مقارنة بالأسبوع السابق حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 119 عقارا وذلك بارتفاع مؤشر تداول العقود بواقع 174 عقارا، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 51 عقارا مقارنة بالأسبوع السابق وجاء في إحصاءات وزارة العدل أن مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 5 عقارات، وارتفع مؤشر العقار التجاري بواقع 73 عقارا